

حوليات جامعة بشار*Annales de l'Université de Bechar*

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

قراءة محاسبية للأزمة المالية العالمية الراهنة
العبرة والدروس المستفادة

الأستاذ : بولصنام محمد
 الأستاذة : بن فرج زونية
 جامعة آل البيت - الأردن
 المركز الجامعي برج بوغريج

الملخص :

تعد الأزمة المالية العالمية من الأزمات الاستثنائية والعميقة جدا من حيث النوع والكم، فمن جهة هي أزمة عالمية فريدة حيث حدثت في ظل قطب اقتصادي مسيطر وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية) ، ومن جهة أخرى فهي أزمة ليست بالبسيطة ، وقد تعد من أسوأ الأزمات التي تمر بالعالم منذ أكثر من عدة عقود ، وقد قال البعض عنها أنها أزمة الأزمات وخصوصا أنها بدأت من قطب العالم الأول الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدأ العالم بكل أقطاره بالتأثر بها وبشكل متسارع وغير مسبوق ، كما بدأت علامات الركود الاقتصادي بالظهور.

وعلى الرغم من أن أغلب الأصوات المنادية في الساحة الدولية أكدت أن أسباب هذه الأزمة كانت مصرفية بحتة تعلقة أساسا بالرهن العقاري، وما نجم عنه من إفلاس في البنوك الأمريكية ومؤسسات الإقراض العقاري ومؤسسات التأمين ، إلا أن البعض أرجعها إلى أسباب إقتصادية متعلقة بالنظام الرأسمالي في حد ذاته والأسس المبني عليها، بمعنى أن هذه الأزمة عبارة عن تراكم لأزمات متتالية وأن هناك حاجة لتأكيد دور الدولة كرقب للحفاظ على التوازن العام .

وغير بعيد عن الساحة العالمية قدم مجموعة من الإقتصاديين تفسيرات وحلولاً محاسبية لهذه الأزمة، واتجهت أغلب الأنظار إلى طرح عدة وجهات نظر أهمها المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة، والتي أُنْجِمت بشكل رئيسي على أنها من مسببات الأزمة في تصريحات عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي والكثير من رؤساء إدارات البنوك والشركات العالمية العملاقة ، في حين دافع مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية عن ذلك .

وهناك رأي آخر ربط هذه الأزمة بالإفصاح ، فقد خلصت معظم الملتقيات والدراسات المتعلقة بالأزمة الراهنة إلى ضرورة عدم إخفاء المعلومات الدقيقة، أو تشويهها أو احتكارها من جانب القلة من أصحاب المصالح، فالإفصاح في الأصل يؤدي إلى الشفافية والشفافية بدورها تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات .

المقدمة:

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمات المالية، حيث دلت الحقائق التاريخية بأن أغلب الانهيارات التي حدثت سابقا وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب تلاعب مطبقي معايير المحاسبة .

بدأت المحاولات الجادة لإيجاد معايير محاسبية دقيقة منذ ستة عقود عندما تكونت لجنة للتعاون مع بورصة الأوراق المالية في نيويورك مستهدفين الوصول إلى إجراءات محاسبية ذات شفافية عالية في غاية الدقة، ومع اتساع نشاطات البورصة وتعاملاتها الكبيرة ظهر حجم المعاناة المتمثل في قصور المعلومات ودقتها، فقد بذلت جهود لوضع مبادئ محاسبية متعارف عليها ، وقد أوصت اللجنة بعدة قواعد يتم بموجبها تعاملات سوق الأوراق المالية، فيما بعد ظهر مجلس مبادئ المحاسبة والذي يؤكد على نشر المبادئ المعتمدة على تقسيم الأعمال والنشاطات الخاصة بالبحث المحاسبي .

جاء نتاجا لغياب الدقة والشفافية وإتباع أساليب محاسبية ضعيفة تم تطبيقها من قبل بعض الشركات الأمريكية سلبية كانت سببا رئيسيا وعاملا جوهريا في التأثير على أوضاع الاقتصاد ليس الأمريكي فقط بل على اقتصاديات أخرى على الرغم من متانتها وقوتها . ومن الأمثلة على المخالفات المحاسبية تلك المخالفات التي ارتكبتها شركة **أنرون** عن طريق سلسلة من الحيل المعقدة التي مكنت من استيفاء الشكل المحاسبي، ولكنها في حقيقة الأمر لا تعبر عن أي مظهر من مظاهر الربح التي تسمح بالتوزيعات النقدية للأسهم (تعظيم الأرباح الظاهرة وغير الحقيقية) .

وبناء على عدم الإفصاح والشفافية والوضوح أظهرت ميزانية الشركة وحجم ربحيتها بصورة غير واقعية ، حيث قامت الشركة بتمويل سلسلة من المشروعات الأخرى عن طريق قروض من البنوك بضمان الشركة الأم (شركة أنرون). وكمثال آخر شركة **وورلدكوم** ثاني أكبر الشركات في العالم في مجال الاتصالات ، اتخذت منحا لإظهار زيادة في أرباحها الظاهرة مغاير للواقع ، بمبلغ 4 مليار دولار بدل أن يكون نفقات تجارية صنف أرباح تجارية ، وكان من بين ضحايا الأزمة شركات المحاسبة الدولية التي منعت بقرار من المحكمة من مزاوله نشاط المراجعة القانونية لأي من الشركات المدرجة على البورصة .

لا شك أن تراجع النموذج المحاسبي الأمريكي سوف يتبعه تراجع في قيم أخرى ذات صلة بالممارسات المالية وممارسات البورصة والأوراق المالية ، وسيؤخر من إنتعاش الإقتصاد كنتيجة للإخفاض الحاد من قيمة الدولار والأسهم الأمريكية ، وهو ما سينتج عنه حتما تراجع في حجم الإستثمارات الأجنبية في السوق الأمريكي ، إضافة إلى الإرتفاع المذهول في معدلات البطالة .

إذن كان لغياب القواعد المحاسبية والمتمثلة في الدقة والشفافية آثار سلبية ليس فقط على المؤسسات المخالفة بل تجاوزته إلى أكبر من ذلك حيث أثر على إقتصاديات الدولة وإقتصاديات دول أخرى .

كما نشير أيضا أن الدراسات المتعددة التي صدرت مثلا عند قيام الأزمة المالية التي ضربت شرق آسيا، أعطت الأهمية الكبرى لمسائل الشفافية ، المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية أي الإفصاحات بشكل عام .

أولا : مفهوم الأزمات خصائصها :

- الأزمة لغة تعني: الشدة والقحط، يقال تأزم الشيء أي إشتد وضاق ، فالأزمة هي الضيق والشدة ، وتكون أزمة سياسية ، أزمة مالية الخ.^{li}
- أما عن الترجمة الحرفية للأزمة باللغة الانجليزية فتعني كلمة **crisis** :^{lii}
- حالة خطيرة وحاسمة أو نقطة تحول ، أو أوضاعا غير مستقرة في الشؤون السياسية أو الاقتصادية أو العالمية ، أو تغيرا فجائيا في مرض مزمن إما للتحسن أو التدهور .
- ومعناها الإصطلاحي بصفة عامة : مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أوكليها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه عدم الإستقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة إتخاذ القرار إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها وإعادة التوازن لهذا النظام.^{liii}
- تعتبر الأزمة أيضا عن حالة توتر ونقطة تحول ، تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.^{liv}
- الأزمة موقف يضم درجة عالية من التهديد للأحداث والقيم والمصالح الجوهرية للدولة أو النظام ، حيث يصبح من الضروري على صناع القرار والإدارة العليا في هذا الوقت اتخاذ القرار، قبل أن يتغير الموقف ويصبح القرار غير ذي جدوى في مواجهة المترتبات من الأحداث والآثار.^{lv}
- كذلك تُعبر الأزمة عن حالة أو حدث مفاجئ يُحتمل أن يؤدي فيها التغيير في البواعث والأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج وهي حالة تتلاحق فيها الأحداث وتختلط معها الأسباب بالنتائج ، ويفقد معها متخذ القرار في المنظومة قدرته على السيطرة عليها أو على مساراتها المستقبلية، إذن فالأزمة موقف غير مستقر أو خطير متعلق بشؤون الأفراد والمنظمات، ويكون لنتائجها وإفرازاتها تأثيرات حاسمة على مستوى تلك الأطراف سواء كان ذلك باتجاه الأحسن أو الأسوأ.^{lvi}

• تعرف الأزمة كذلك بأنها فترة تتميز بالشدة على الصعيدين النفسي والاجتماعي، والتي تجعل النظام غير قادر على المقاومة والمواجهة
lvii .

وبناء على ما تقدم فالأزمة عبارة عن موقف مفاجئ ، يؤدي إلى توقف في الحياة الطبيعية لأي من نشاطات الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية ، ويكون لها تأثيرات حاسمة على عدة مجالات.

1 - الأزمة المالية :

* الأزمة المالية إضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعه إختيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى .
lviii .

* الأزمة المالية هي موقف تتعرض له الدولة ، ويستشعر صانع القرار فيها بدرجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة ، ويتسم هذا التهديد بالمفاجئة وعدم التوقع من قبل صانع القرار، فيشعر بضيق في الوقت متاح للتفكير فيه، وأنه يجب عليه إتخاذ القرار المناسب قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه.
lix .

* تعرف الأزمة المالية على أنها موقف يواجه فيه الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحولا خطيرا وكبيرا في الأحداث والأنشطة ، قد تؤدي إلى أضرار جسيمة ، وفي ظل الأزمة فإن الأمور لا تسير في طريقها المعتاد أو المتوقع ، ويحدث فيها عدم توازن قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل .
lx .

* تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها إضطراب فحائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من خلال إختلال في التوازن بين العرض والطلب ، و يستعمل الاقتصاديون في بعض الأحيان اصطلاح **Cycle** : الدورة الاقتصادية بدلا من كلمة **Crisis**، التي تدل على الأزمة ويمثل الفرق بين الاصطلاحين : أن الأزمة تدل على الإختلال أو الإضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة بحيث تحدّد نظاما معينا ، في حين تدل الدورة على إنتظام حدوثها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني ذلك أن حدوث الأزمات يمثل حالة متوقعة الحدوث في النظام الرأسمالي، وتمثل أحد مظاهره الطبيعية دخوله في دورات كساد وإنتعاش بشكل دوري .
lxi .

* الأزمة المالية حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الإقتصاد مُسببة بدورها إنكماش إقتصادي، عادة ما يصاحبها انحصار القروض ، وأزمات السيولة والنقدية، وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال .
lxii .

* كما يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية وأسعار الصرف، وهذا ما يحتاج إلى جهد كبير في تفسير الظواهر الخاصة بتغير أسعار الموجودات المالية كالأسهم والسندات، أو الموجودات الحقيقية كالعقار والسلع المعمرة، إلى غير ذلك من تأثير الأزمة المالية على كافة أصول الثروة بمختلف أنواعها
lxiii .

* لا يوجد تعريف دقيق للأزمة المالية، ولكن عامة فالأزمة المالية تعني تلك الإضرابات التي تحدث في الأسواق المالية، والتي تعكس التقيد في منح القروض للأشخاص مما سينعكس سلبا على الاقتصاد الحقيقي .
lxiv .

إذن وانطلاقا مما سبق فالأزمة المالية عبارة عن اضطراب مفاجئ في توازنات النشاط الاقتصادي الذي يمس أسواق البورصة والائتمان في بلد أو منطقة معينة، إذ تصاحبها مجموعة من النتائج التي تؤدي إلى زعزعة في تماسك المؤسسات المالية والاقتصادية من جهة والاقتصاد الكلي من جهة أخرى .

2 - خصائص الأزمة المالية : تتميز الأزمات المالية بمجموعة من الخصائص نجملها في النقاط التالية : lxv .

* المفاجأة العنيفة : أهم خصائص الأزمة هو عدم إمكانية التنبؤ بها، لأن الأزمة في بدايتها تسبب صدمة ودرجة عالية من التوتر وتستقطب اهتمام كافة العاملين، مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها.

* **نقص المعلومات :** عدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار وأي الإتجاهات يسلك، و ماذا يخفيه هذا الاتجاه من أخطار مجهولة سواء في حجمها، أو في درجة تحمل الكيان الإداري لها.

* **سرعة تصاعد الأحداث :** إن مصدر الأزمة ينتج أحداثا متتابة و متسارعة بشكل كبير مما يُضيق الخناق على صاحب القرار، ويجعل السيطرة على الأزمة والتحكم فيها أمرا بالغ الصعوبة، لاسيما في ظل عدم توافر المعلومات وندرتها فضلاً عن الشك في البدائل المقترحة لحل الأزمة.

* **فقدان السيطرة :** إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية للأعمال، وبذلك فهي تستوجب المجابهة خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، ومن ثم ضرورة إحداث استثناءات ومبتكرات جديدة لمواجهة التغيرات الفجائية .

* **حالة تهديد :** إن ضغط الأزمة يشكل تهديدا رئيسيا لأهداف الكيان الإداري ومصالحه العليا، ويخلق حالة من عدم التوازن التنظيمي، إذ تصدر ردود أفعال شديدة متعارضة، متداخلة ومتشابكة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.

* **غياب الحل الجذري السريع :** فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل أصلا، بل تهدد الأزمات أحيانا بتدمير سمعة المنشأة، وأن الأمر يتطلب المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضرراً، إن هذا الأمر يتطلب حسن استخدام الطاقات البشرية والمادية والفنية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في إطار من التنسيق والتعاون الجماعي المشترك بين كافة الأطراف ضمن منهجية عمل الفريق الموحد.

* **حالة تحول جوهري:** تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة، وهي بذلك تتطلب قرارات مصيرية لمواجهة وحسمها.

* **ضيق الوقت :** إن حدوث الأزمة بشكل مفاجئ لا يتيح وقتا كافيا للرد عليها أو الاستجابة لها، وإن الرد عليها يجب أن يكون سريعا للغاية لما تمثله من تحديد لمصالح المنظمة.

كما يرى البعض أن الأزمة تتميز بما يلي :^{lxvi}

- ❖ تغيير حاد ومباغت في الظروف والقوى المؤثرة على عناصر الأزمة.
- ❖ وجود تهديد كبير وخطير للمصالح نتيجة تداعيات الأزمة ينذر بخسائر ضخمة .
- ❖ التلاحق السريع للأزمة، بمعنى أنها تتطلب التدخل السريع لمواجهة، لأن الوقت في هذه الحالة يكون من ذهب، فالتدخل السريع بإجراءات مناسبة يقلل كثيرا من حدة الأزمة .

ثانيا : طبيعة الإفصاح المحاسبي وعلاقته بالأزمة المالية العالمية الراهنة:

- **مفهوم الإفصاح المحاسبي :** يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصودة، كما يفيد في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية .

ويعد الإفصاح من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية فهو بمثابة القاعدة الذهبية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية حيث أن التمثيل الصادق للبيانات والمعلومات المالية في القوائم المالية الختامية هدف تسعى إدارة المشروع إلى تحقيقه، وتستخدم الكثير من الأساليب الفنية للمحاسبة للتأكد من أمانة عرض وتقديم القوائم المالية الختامية بصورة صحيحة وعادلة، وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع .

يعني بالإفصاح عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها .^{lxvii}

كما يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار^{lxviii} المتعلق بالوحدة المحاسبية، أي أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير بلغة مفهومة للقارئ دون لبس، حيث أن الإفصاح يعتبر نقلا هادفا للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.

كما يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصادقة عن الوحدة المحاسبية .

إذن الإفصاح هو توضيح وتبيان المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج نشاطها للأطراف المستفيدة من المعلومات على كافة طوائفهم طبقا لمطالباتهم، على أن يكون هذا التوضيح في متناول فهم هذه الأطراف، وأن الإفصاح الكفء أو الفعال ينبغي أن يتعلق مباشرة بالقوائم المالية التي تتحدث عنها، ويعني ذلك أن الهوامش أو التقارير المفصلة المرتبطة مباشرة مع بنود القوائم المالية تشكل أفضل نوع مرغوب فيه للإفصاح .

• علاقة الإفصاح المحاسبي بالأزمة المالية العالمية الراهنة .^{lxix}

أدى نقص الإفصاح والشفافية إلى إنتشار الفوضى والإشاعات وإستغلال المضاربين ، كما قلل من الثقة في الجهاز الاقتصادي، بالمقابل نجد أن جوهر المشكلة*أخلاقية* التي كانت من ضمن الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية، كما أن مشكلة خفض أداء أسواق الأموال بسبب الإقتصاديات المعومة أدى إلى ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات الصحيحة وأيضاً بسبب ارتفاع العملات والضرائب على التداول، كل ذلك أدى إلى توجه المستثمرين للتداول خارج الأسواق دون قواعد وبيانات يرتكزون عليها في اختيارهم، وما ترتب عن ذلك من خفض الرقابة على التعاملات ، كل ذلك جاء بسبب ضعف الرقابة وعدم الالتزام بالإفصاح والشفافية .

فعند ملاحظة الأسباب الاقتصادية من خلال البيانات، تظهر أن هناك مشكلة إما في عرض البيانات الحقيقية التي تمكن الجهات ذات العلاقة من تحديد موقفها، حيث تستخدم الكثير من الشركات الحيل المحاسبية أو الكم الرقمي الذي يوحى بإيجابية الرقم المعروض في التقارير المالية .

وعندما نلاحظ أن الديون الفردية بلغت 9.2 تريليون دولار¹ حيث تشكل الديون العقارية نحو 6.6 تريليون دولار، كما بلغت ديون الشركات قرابة 18.4 تريليون دولار ، وبلغت الديون الحكومية ما يعادل 12 تريليون والمجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار ، هذه الديون تمثل ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن معلومات أخرى قد لا تظهر ضمن الحسابات الختامية ولكن لا بد من أن تؤثر ضمن متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية في الكشوفات والملاحق، وخصوصاً فيما يتعلق بظاهرة التضخم الذي بلغ حوالي 4 %، وكان السبب هو ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وعلى رأسها أسعار البترول ، وأن عدم الإلتزام بالإفصاح يكمن في أسباب قانونية قد تصب في النهاية في الأزمة وتؤثر على مبدأ الإفصاح ومتطلبات الشفافية، حيث كان هناك تجمع حكومي لقطاع الإقراض العقاري وزيادة عدد هذه البنوك وتحقيق شروط البنوك مما أضعف المعلومات الشخصية والمالية المطلوبة وبالتالي انعكس على جودة المعلومات فيما بعد .

إن عملية الإقراض كانت دون النظر إلى قدرة المقرض على السداد مما كان يظهر الأرقام في الحسابات الختامية بغير واقعية، وهو ما لا يعكس حقيقة المديونية، ومن المشاكل المتعلقة بالإفصاح والشفافية والالتزام بالأطر المحاسبية كان ظهور حالة بيع شركات الإقراض للديون على شكل سندات دين، والتي كانت البداية الحقيقية للأزمة سواء داخل أمريكا أو خارجها، حيث تظهر لنا التعارض بين مبدأ الإفصاح ومقوماته وبين ما تحتويه الحسابات من أرقام ومبالغ تطبق الشكل المحاسبي الموافق للمتطلبات القانونية، ولكن هي في الواقع دون مستوى الشفافية ومبادئها.

لذلك نجد أن الشركات قد أوجدت صيغ وقواعد تفاهم مع الآخرين تتناقض مع قواعد الشفافية، ولا نجد هناك أي نوع من الإفصاح لأنها لم تحقق رضا الأطراف المستفيدة بل هي في حقيقتها مضللة .

لهذا نجد أن الترابط بين الشفافية والإفصاح قد ظهر جلياً من خلال التقارير المقدمة والكشوف التي كانت المؤسسات المالية مطالبة بإعدادها، ولكن كثيراً ما كانت تخفي أو تستعرض بشكل لا يساعد متخذ القرار على الإختيار ما بين البدائل أو ضرورة اللجوء إلى جهات أخرى غير محاسبية لكي تُمدّه بالمعلومات .

كذلك يعزى انهيار الشركات العالمية إلى افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة للرقابة والإشراف، ونقص الخبرة والمهارة، واختلال هياكل التمويل وعشوائية الصرف، ونقص الشفافية وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح في إظهار المعلومات المحاسبية حول الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية ، مما يؤدي إلى عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الإلتزامات المستحقة عليها ، وبالتالي وصولها إلى حالة الإنهيار، وأن وصول هذه الشركات والوحدات الاقتصادية إلى الإنهيار يرجع إلى عدم تطبيق

مبادئ الحوكمة والتي تركز على المبادئ المحاسبية والإفصاح والشفافية وإظهار البيانات والمعلومات الحقيقية عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية^{lxx}.

والخلاصة العامة أن هناك العديد من عمليات التلاعب الكبيرة وإخفاء بعض المعلومات قد تم من قبل الجهات المسؤولة عن إدارة أسواق البورصة أو المؤسسات المالية أو البنوك، والأكد أن المؤسسات المالية لم تكن ملزمة بمبدأ الإفصاح وقواعد الشفافية .

ثالثا : دور المعايير الخاصة بالقيمة العادلة في أزمة الائتمان :

أكد المجلس أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، بأنه قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكإستجابة للأزمة فقد قام المجلس بإتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيدة من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالميا ، ونوه المجلس إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين والذي أشار إلى أن 85% من المستثمرين يعتقدون أنه إن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل، وانتهت الفقرة بالإشارة إلى أنه وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي ، وأنه يصار الآن إلى إنشاء مجموعة استشارية عليا يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.^{lxxi}

وسنذكر بعض التعديلات التي حصلت على المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة لمواجهة الأزمة المالية، ولكن قبل ذلك سنتعرف على طرق تبويب الأصول في الميزانية^{lxxii} :

I - تبويب الأصول المالية في الميزانية :

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS 39) إمكانية تصنيف الأصول المالية للمنشأة إلى أربع فئات، وهي :

- 1 - الأصول المالية المقومة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- 2 - الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق .
- 3 - القروض والذمم المدينة.
- 4 - أصول مالية متاحة للبيع .

1 : الأصول المالية المقومة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة : سميت بهذا الاسم لأنه يتم القياس اللاحق لهذه الفئة بالقيمة العادلة مع ترحيل الفروق إلى الأرباح والخسائر ، وتنقسم إلى قسمين رئيسين :

- أ - مصنفة: بمعنى أن نية الإدارة قد وضعت الأداة المالية (الأصل المالي) ضمن هذه الفئة باختيارها، وذلك عند الاعتراف المبدئي .
 - ب - الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، أي يتم الشراء بشكل رئيسي لغرض البيع في المستقبل القريب، أو تمثل جزءا من محفظة أوراق مالية يتم إدارتها، ويوجد بشأنها دليل على نمط فعلي حديث لجي الأرباح قصيرة الأجل .
- كما يتم القياس اللاحق لهذه الفئة بالقيمة العادلة (دون خصم تكاليف أي عملية قد تتحملها المنشأة عند البيع أو أي تصرف لاحق) ، أما التغيرات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة فيتم تسجيلها في قائمة الدخل .
- أما فيما يخص إمكانية إعادة تصنيف من وإلى فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، فالمبدأ العام ينص على أنه لا يجوز أن تقوم المنشأة بإعادة تصنيف من وإلى فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، وقد كان الغرض من هذا الأمر هو منع التلاعب أو تقييد قدرة المنشأة في التلاعب بالأرباح . وبالنسبة لاختبار انخفاض القيمة فلا توجد حاجة إلى إجراء هذا الاختبار لأنه يتم التقسيم بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، وترحيل الفروق إلى قائمة الدخل أولا بأول .

2: الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق : هي أصول مالية لها أسعار معلنة^{lxiii} (مثل أسعار إقبال السندات) ومدفوعات ثابتة (مثلا فائدة سنوية 12%) أو قابلة للتحديد، ويوجد لدى المنشأة نية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ومن أمثلتها السندات وما يماثلها والتي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق .

ويتم قياس هذه الفئة بالتكلفة المستهلكة، ويقصد بالتكلفة المستهلكة بأنها المبلغ المالي المبدئي المعترف به فيما يتعلق بالأصل المالي ناقصا منه أي تسديدات للمبلغ الأصلي (وليست مدفوعات للفائدة أو تكاليف تمويلية أخرى) و زائدا أو ناقصا أي استهلاك ، ويتم حساب استهلاك الأصل المالي عن طريق تطبيق الفائدة الفعلية لتوزيع التكلفة التمويلية على الفترة حتى تاريخ الاستحقاق (أي الفرق بين المبلغ المبدئي المعترف به عن الأصل المالي والمبلغ المستحق القبض عند الاستحقاق) ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم من التدفقات النقدية المقررة مستحقة الدفع أو القبض على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وبالنسبة لتسجيل التغيرات في قائمة الدخل ينبغي إثبات الاستهلاك وعمليات انخفاض القيمة في الحالات التي تنخفض فيها قيمة الأصل المالي (أي أقل من مبلغه القابل للاسترداد) مباشرة في قائمة الدخل، وكذلك ينبغي الاعتراف مباشرة في قائمة الدخل بأي ربح أو خسارة تنتج من التصرف في الأصل المالي.

وفيما يخص إمكانية إعادة تصنيف من وإلى هذه الفئة فإنه إذا لم يعد من المناسب نتيجة التغير في النية أو القدرة تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق ، فإنه يتم إعادة تصنيفه على أنه متاح للبيع، ويتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة ومحاسبة الفرق بين المبلغ الدفري والقيمة العادلة مباشرة في حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية باستثناء خسائر انخفاض القيمة وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي والتي ترحل لقائمة الدخل، ويستمر ذلك حتى يتم إلغاء الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة والمعترف بها سابقا في حقوق الملكية في حساب الأرباح والخسائر .

وكذلك يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع (الأسهم العادية) في قائمة الدخل عندما ينشأ حق المنشأة في استلام التوزيعات .

ولا يجب أن تقوم المنشأة بتصنيف أي أصول مالية على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إذا قامت المنشأة خلال السنة المالية الحالية أو السنتين الماليتين السابقتين ببيع أو إعادة تصنيف مبلغ كبير من الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل التاريخ المحدد للاستحقاق (يقصد بمبلغ كبير نسبته إلى المبلغ الإجمالي للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) .

أما عن إجراء اختبار القيمة، فإذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسائر انخفاض القيمة على القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق المسجلة بالتكلفة المستهلكة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقررة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) محصوما بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي (أي سعر الفائدة الذي يتم حسابه عند الاعتراف الأولي) ، ويتم تخفيض المبلغ المسجل للأصل إما مباشرة أو من خلال استخدام حساب علاوة معينة ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في الأرباح والخسائر.

3 : القروض والذمم المدينة : هي أصول مالية (غير مشتقة) توجد لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد (ولكن لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد)، وليس لها سعر معلن في سوق نشطة ، والاستثناء من هذا التصنيف هو عندما يصنف بأنه محتفظ به لغرض المتاجرة ، لأن المنشأة تنوي بيعه في الأجل القصير أو عندما يحتمل ألا تسترجع المنشأة جوهريا الاستثمار المبدئي . تقاس لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أي على نفس أساس القياس المستخدم من أجل الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق.

أما اختبار انخفاض القيمة فينبغي إجراءه ومعالجته بنفس الطريقة المتبعة مع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

4 : الأصول المالية المتاحة للبيع : هي أصول مالية اختارت المنشأة أن تقوم بتصنيفها ضمن هذه الفئة أو أنها لم تصنف تحت أي فئة من الفئات الثلاث المذكورة سابقا (أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو القروض والذمم المدينة) .

تقاس بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية والفروق سواء مكسب أو خسارة يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وإثباتها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وعند التصرف في الأصل سوف تشكل المكاسب والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية جزءا من الربح أو الخسارة على التصرف يتم إثباتها في قائمة الدخل .

أما بالنسبة لاختبار انخفاض القيمة فإذا وجدت أدلة موضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع ، فإنه يتم إلغاء الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها سابقا مباشرة في حقوق الملكية والاعتراف بها في قائمة الدخل (وذلك بالرغم من أنه لم يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي).

وإذا حدث وأن انعكس الوضع بعد ذلك أي حدثت زيادة في القيمة وتحقيق مكاسب فانه لا يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل وإنما ترحل إلى حقوق الملكية .

II - التعديلات المحاسبية التي مست معايير القيمة العادلة^{lxxiv}

كانت المادة (50) من المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 تقضي بما يلي :

لا تقوم المنشأة بإعادة تصنيف أداة مالية من وإلى الأصول المالية (أو الالتزامات المالية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة طالما أنه محتفظ بها أو يتم إصدارها، ويتبين من ذلك قاعدتين:

قاعدة 1: لا يجوز للمنشأة إعادة التصنيف من فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى فئة أخرى (مثل المتاحة للبيع أو القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق).

قاعدة 2: لا يجوز للمنشأة إعادة تصنيف الأصول المالية من أي فئة أخرى (المتاحة للبيع أو القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق) إلى فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

وقد جاءت التعديلات على النحو التالي^{lxxv}:

❖ تعديل في القاعدة 1 إذ أصبح من الممكن إعادة تصنيف فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى فئة أخرى .

❖ الإبقاء على قاعدة 2 كما هي بمعنى أنه لا يجوز في جميع الأحوال أن تقوم المنشأة بإعادة تبويب أية أداة نقلا إلى مجموعات الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

III - الهدف من تعديلات المعايير الخاصة بالقيمة العادلة: lxxvi

أدت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها إلى انهيار كبير في البورصات العالمية، وحققت معظم الأدوات المالية المتداولة في هذه البورصات خسائر ضخمة ، وإذا كانت الأدوات المالية تقع ضمن فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة فإن هذه الخسائر الضخمة سوف يكون مصيرها هو قائمة الدخل، وبالتالي سوف تظهر قوائم الدخل للبنوك والشركات الكبرى في نهاية سنة 2008 خسائر ضخمة جدا، يترتب عليها حتما إثارة الذعر بين المستثمرين حول العالم، وبالتبعية تتفاقم الأزمة بشكل خطير جدا ينذر بعواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي والمزيد من إفلاس الشركات والبنوك.

لذلك فإنه بعد أن كان المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 لا يسمح بإعادة تصنيف من وإلى فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإنه عدل عن هذا المنع وسمح للمنشآت بإعادة تصنيف بعض الفئات الفرعية من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى إحدى الفئات الثلاثة الأخرى بشرط توفر أسس للتصنيف وبشروط معينة، وإعادة التصنيف هذه سوف تمكن من إخفاء الخسائر أو دفنها إما في حقوق الملكية (إذا كان التصنيف إلى فئة المتاح للبيع) ، أو عدم إظهارها إذا كان إعادة التصنيف إلى فئة القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لأنها سوف تقيم في هذه الحالة بالتكلفة المستهلكة.

ولعله من المؤكد بأن الذعر الذي حصل بين المستثمرين ما هو إلا نتيجة الجانب النفسي الذي أدى إلى انهيار البورصات، وبالتالي لا وجود لأدلة موضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية^{lxxvii} .

الخاتمة :

لقد كان لغياب تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة على طرق القياس ونتائج الأعمال والمراكز المالية وتوصيل المعلومات أثره الواضح في معظم الدول، وبالتالي صعوبة القرارات الاستثمارية مع زيادة احتمالات الخطأ فيها سواء بالنسبة للمستثمرين أو الوسطاء الماليين، مما دعا إلى ضرورة احتواء القوائم المالية ومرفقاتها على المعلومات الرئيسية والضرورية لهذه الفئات وغيرها .

وعلى الرغم من أن الإفصاح يشكل الشرط الثاني بعد القياس من نظرية المحاسبة إلا أن أهميته تزداد بعد ظهور الشركات المساهمة واحتمالات قيام العديد منها بالتلاعب في أرقام الحسابات والقوائم المالية المنشورة بغية اجتذاب رؤوس الأموال والمدخرات في ظل غياب تطبيق معايير دقيقة للمحاسبة والمراجعة ، وضعف دور مراقب الحسابات الأمر الذي أدى إلى إظهار القوائم المالية بصورة تعمل على ارتفاع قيمة الأسهم ، بل وإفلاس الشركات وإلحاق الضرر بالاقتصاد القومي ككل مثلما حدث في أزمة الكساد العالمي 1929 وأزمة سوق المناخ بالكويت وغيرها من الأزمات العالمية المتتالية للبورصات في الوقت الحاضر.

الإفصاح والشفافية أكبر تحد يواجهه أسواق والهيئات المالية في العالم لاسيما النامية منها لأن المعلومات هي روح السوق المالي فإن استمرارية نشرها وصحتها ودقتها ومصداقيتها هي الأساس ، وعلى المستثمرين بذل كل الجهود للتأزر مع الهيئات المالية أولا لحماية نفسه من الممارسات غير العادلة وغير السليمة وتوصيل المعلومات للحد من دقة وسرعة، إذن لابد من تضافر الجميع للوصول إلى ثقافة الإفصاح .

من خلال قراءتنا لهذا الموضوع توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات ، نذكر أهمها :

أولا: النتائج:

1. هناك تخطيط ملحوظ بين الاقتصاديين والمحللين الماليين في تحديد سبب نشوء الأزمة وسبل علاجها، ولا يوجد اتفاق بالسبب وآلية العلاج يمكن الاستناد عليه أو الوثوق به، مما زاد المشكلة تعقيدا وترك جل الأمور في مرمى التكهنات والمحاولات.
 2. يؤكد كذلك كل من المستثمرين ومجالس معايير المحاسبة ومطبقي معاييرها بأن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتا سوف يفاقم من الأزمة، من منطلق أن إيقاف استخدام تلك المعايير سوف يلغي عنصر الشفافية، وبالتالي سوف يفقد المستثمر ثقته في القوائم المالية مما سيحمله بحجم عن التعامل في الأسواق المالية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى ركودها بشكل أكبر وأخطر مما هي عليه الآن.
 3. حسب رأي الأستاذ الدكتور مطر:
- * بان النتائج تشير بالاستناد على رأي الخبراء من جهة والإجراءات التي قامت بها مجالس معايير المحاسبة بأنه ستساهم مجالس معايير المحاسبة بشكل أو بآخر في حل هذه الأزمة مستقبلا وخصوصا أنها شكلت لجنة عالمية لدراسة الأمر، وأصدرت دليلا استرشاديا لكيفية تطبيق معايير القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.
- * قد يكون السبب الرئيسي لنشوء هذه الأزمة ومن وجهة نظر الباحثين هو البعد الأخلاقي، والتفرد السياسي، فقد دلت الحقائق التاريخية بأن أغلب الانهيارات التي حدثت سابقا وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب تلاعب مطبقي معايير المحاسبة. والحقيقة التي لا يمكن إغفالها وهو التفرد السياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلها تطبق من خلال اقتصادها سياسات عديدة دون توفير الرقابة المالية الفاعلة والكفؤة والتي أدت إلى انهيار عالمي غير مسبوق.
- 4- أهمية الالتزام بتطبيق القواعد والمعايير من خلال توفير النشاط الإشرافي والرقابي ، حيث يدعم بإيجابية :
- * توفير حماية للمستثمرين من ممارسات الاحتيال أو التضليل.
- * كفاءة وشفافية الأسواق.
- * تحقيق السعر العادل للورقة المالية من خلال الإفصاح .
- * تعبير واقعي على وضع المؤسسة المالي دون أي تضليل أو غش.
- 5- أن الأسباب الرئيسية للأزمات:
- الإفراط بمنح القروض وبشكل غير مدروس.

- عدم إبلاء التدفقات النقدية الدراسة الوافية .
- تجاهل التقارير التي كانت تشير إلى خلل في السياسات الائتمانية المتبعة.

ثانيا: التوصيات: يمكن طرح بعض النقاط التالية:

1. زيادة وضع الضوابط على شركات السمسرة والوساطة المالية فيما يتعلق بعمليات شراء وبيع الأوراق المالية .
2. الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصا في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية، وإطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام معايير القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، واعتماده بشكل رسمي وملزم.
3. أن تمارس هيئة البورصة رقابة مشددة على المتعاملين المخالفين في السوق المالي، وكذلك وضع الضوابط الكفيلة بالحد من تسريب المعلومات وبث الإشاعات التي تغذي المضاربة غير المنضبطة من قبل بعض الوسطاء الماليين.
4. توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة ، وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية التي تساهم بجعل قراراتهم الاستثمارية ناجعة.
5. على الهيئات المالية التدقيق في كل البيانات الواردة ، ويجب أن تكون مطابقة للمعايير الدولية ، حيث أقرت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال عددا من المبادئ بخصوص الإفصاح، والتي تنص على الإفصاح الكامل والدقيق وفي المواقف المناسبة عن المعلومات المناسبة واللائمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري والمعاملة العادلة والمتساوية خصوصا فيما يتعلق بالحقوق في الحصول على البيانات والمعلومات ومحاربة الإشاعات .
6. تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية، مع تعزيز مستويات الرقابة والإفصاح الدوري (القوائم المالية) والإفصاح عن المعلومات الجوهرية والشفافية على الشركات المدرجة في السوق.
- 7 . توفير المناخ الملائم لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويحقق سلامة التعامل ويحمي المستثمرين ، و ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين مختلف فئات المستثمرين .
8. ضرورة العمل على إنشاء شركات متخصصة تعمل على تقديم المعلومات والخدمات الاستشارية في هذا المجال لتشجيع الأفراد على التعامل في الأوراق المالية ، و الارتقاء بكفاءة سوق المال وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة ، وكذا تعميق ثقة المتعاملين بأسواق رأس المال وتنمية الوعي الاستثماري عند المستثمرين .
- 9 . إيجاد الآليات المناسبة لتفعيل استثمارات البنوك في الأسواق المالية.
- 01 . إعداد حملات إعلامية مكثفة سواء بالداخل أو الخارج، والاتصال بالأسواق المالية في الخارج لتبادل المعلومات والخبرات والانضمام لعضوية المنظمات والاتحادات العربية والدولية ذات الصلة.
- 11.دراسة مفصلة للأزمة المالية ولآثارها المستقبلية للاستفادة ووضع إستراتيجيات وخطط طويلة الأمد.

المراجع :

- ¹ محمد بن أبي بكر عبد القادر ، مختار الصحاح ، دار الحديث ، مصر، 1995 ، ص 15.
- ¹ بلال خلف السكارنة ، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية ، مرجع سابق ، ص 8 .
- ¹ إبراهيم مذكور ، المعجم الوجيز ، وزارة التعليم العالي ، مصر ، 1994 ، ص 15.
- ¹ بلال خلف السكارنة ، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 8 .
- ¹ سالم محمد عبود ، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 3 .
- ¹ محمد العجلوني ، إدارة الأزمات في القطاع المصرفي في إقليم الشمال ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 6.

- ¹ كمال رزق ، الأزمة المالية : مفهومها ، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، 2009، ص 3 .
- ¹ إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 18 .
- ¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 17.
- ¹ عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009، ص 291.
- ¹ داوي الشيخ ، الأزمة المالية انعكاساتها وحلولها ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان ، لبنان ، 2009 ، ص 3.
- ¹ ثريا الخزرجي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية ، التحديات وسبل المواجهة ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، 2009 ، ص 4.
- ¹ 09p Averting financial crisis , 21 march 2008, , Congressional research service , Mark Jikling
- ¹ علي محمد نجيل المعموري ، فارس جميل حسين الصوي ، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية ، مرجع سابق ، ص 11 ، 12.
- ¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 17.
- ¹ محمد عبد الله المهدي ووليد زكرياء صيام ، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم ، مجلة الدراسات للعلوم الإدارية ، المجلد 34، العدد 2 ، الأردن، 2007 ، ص 259 .
- ¹ عبد النبي محمد فرج ، " تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، عمان /الأردن ، 2005 ، ص 14 .
- ¹ سالم محمد عبود ، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية ، مرجع سابق ، ص 21 ، 23.
- ¹ حسن عبد الكريم ، بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 20 .
- ¹ محمد مطر وآخرون ، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 16 .
- ¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 125 .
- ¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 128.
- ¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 135.
- ¹ - Karim BENNIS, L'efficience informationnelle des marchés financiers et crise financière : Quelles relations? ,Colloque international: « Crise financière internationale et enjeux de développement , Université Moulay Ismaïl Meknès, 19 – 20 Novembre 2009
- ¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 137.
- ¹ - Khalid OULAD SEGHIR, Les normes comptables IFRS et la Crise financière, Colloque international: « Crise financière internationale et enjeux de développement, 19 – 20 Novembre 2009